الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
9 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة نيبوميسي (نائبة الرئيس) . . . . . (جمهورية مولدوفا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط

(أ) العولمة والترابط

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18095 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولت السيدة نيبوميسي (جمهورية مولدوفا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (A/71/168 و A/71/222 و A/71/422 و A/71/539)

(أ) **العولمة والترابط**

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (A/71/296)

١ - **السيد إسلام** (شعبة تحليل السياسات الإنمائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال في سياق عرض تقرير الأمين العام المعنون ”استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد“ (A/71/168) إن التقرير، الذي يغطي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، يشير إلى الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في قراريها ٢٣٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦).

٢ - وكان الهدف الأصلي من الإعلان وبرنامج العمل تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم، وسد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة باطراد، والسلام والعدل. ونظرا لما شهده الوضع العالمي من تغيير على مر الزمن، طلبت الجمعية إلى الأمين العام معالجة مسائل محددة في التقرير.

٣ - ويتضمن التقرير أربعة أجزاء ترد في الفروع من الثاني إلى الخامس. وعلى غرار تقارير فترة السنتين السابقة عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فإن الجزءين الأولين يوردان وصفا للتحديات القصيرة الأجل التي تواجه النمو الاقتصادي المطرد في حين يتناول الفرع الثالث التحديات المتوسطة والطويلة الأجل الماثلة أمام تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة. ويمثل الفرع الرابع جزءا جديدا من التقرير يتناول الطريقة التي تعكس بها الوثائق الختامية الحكومية الدولية الهامة المعتمدة في الفترة المشمولة بالتقرير - خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - المقترحات الأصلية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد أدرج الفرع الخامس أيضا في التقارير السابقة ويتناول دور الأمم المتحدة في معالجة الوضع الراهن.

٤ - وفي الفرع الثاني من التقرير، تمت الإشارة إلى أن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ انطوت على تحديات أكثر من الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، مثل التباطؤ في النمو الاقتصادي في البدان النامية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع التدفقات التجارية. ولم تحقق البلدان المتقدمة بعد هدف توفير ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. وفي ضوء التحديات، تظل آفاق الانتعاش العالمي ضعيفة وتشكل خطرا على الاستثمار العام في مجالات الحد من الفقر والتعليم والإجراءات المتخذة بشأن تغير المناخ والأهداف ذات الصلة المحددة في الوثائق الختامية الحكومية الدولية الأخيرة. ويظل تحقيق الاستقرار أحد التحديات.

٥ - ويغطي الفرع الثالث من التقرير الاستعراضات المختلفة للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبالرغم من التقدم المحرز - حيث أن عدد الأشخاص الذين

خرجوا من خانة الفقر المدقع منذ عام ١٩٩٠ بلغ أكثر من بليون شخص – فإن العديد من التحديات الكبيرة تظل ماثلة وأدرجت الأعمال غير المنجزة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ضمن أهداف التنمية المستدامة. وتناول التقرير أيضا أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ حيث تحقق التقدم المتوقع بالنسبة لبعض منها في حين أن التقدم يظل بطيئا بالنسبة للعديد من الأهداف لأخرى. أما فيما يتعلق بتغير المناخ، أشير إلى تطور إيجابي في التقرير وهو أن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة تراجع في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢ في المائة ونسبة ١,٥ في المائة في الولايات المتحدة والصين، على التوالي. إلا أن من الجوانب التي تدعو إلى القلق استمرار الزيادة في حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عموما، وإن كان بوتيرة أبطأ، وكون مستوى تركيز الكربون في الغلاف الجوي قد تجاوز ٤٠٠ جزء في المليون تقريبا.

٦ – ويبين الفرع الرابع بوضوح أن الوثائق الختامية الحكومية الدولية الثلاث المعتمدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعكس أفكار وأهداف الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، اللذين أثبتا أهميتهما المتواصلة. وبصورة خاصة، فإن العملية المنفتحة والشفافة والتشاركية التي أدت إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة تعكس دعوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى مشاركة كاملة وفعالة على أساس تساوي جميع البلدان في حل المشاكل الاقتصادية العالمية. بالمثل، فإن حق كل بلد في اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي يعتبره الأنسب لتنميته وفي عدم التعرض للتمييز من أي نوع من جراء ذلك، والأخذ بأهداف محددة بشأن النمو لاقتصادي والعمالة والصناعة والهياكل الأساسية واعتماد نهج الترابط من خلال تحقيق التكامل بين أهداف مختلفة تعكس أيضا أفكار النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

كما ترد في ذلك الفرع مسائل تتصل بالبيئة وعدم المساواة والهدر والعدالة والشمولية.

٧ – وتعكس خطة عمل أديس أبابا روح النظام الاقتصادي الدولي الجديد في مجالات مثل السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية، وشروط التبادل التجاري الملائمة لفائدة البلدان النامية، وإصلاحات مؤسسات بريتون وودز، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة الإنمائية، والديون والقدرة على تحمل الديون، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد دعا النظام الاقتصادي الدولي الجديد بقوة في عام ١٩٧٤ إلى توجيه نداءات لإصدار حقوق السحب الخاصة لأغراض إنمائية، بينما كان السباق أيضا في التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب.

٨ – وثمة تواءم بين اتفاق باريس والنظام الاقتصادي الدولي الجديد فيما يتعلق بمبادئ الانصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت مختلفة. ويولي اتفاق باريس اهتمام أكبر للتكيف، مما يعكس التشديد المتزايد على احتياجات البلدان النامية، وهو ما دعا إليه النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ومن المجالات الأخرى ذات الصلة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وإيلاء الاهتمام لمجموعات خاصة من البلدان مثل البلدان النامية غير الساحلية ومجموعات خاصة من البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أن مبدأ الطوعية الذي يتسم به اتفاق باريس يعكس سيادة فرادى البلدان، حسبما يؤكده النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فمن غير الواضح ما إذا كانت التبرعات وحدها ترقى إلى مستوى المبلغ المطلوب لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

٩ – وفي الجزء الأخير من التقرير، الفرع الخامس، ترد إشارة إلى أن تعزيز دور الأمم المتحدة المتوخى بالفعل في النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتحقق بشكل متزايد. وقد أبرزت خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس الدور المركزي للأمم المتحدة وتعكس المنتديات والعمليات الجديدة العديدة ما تضطلع به من دور هام. ومن الأمثلة البارزة على ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٠ - **السيدة روديل** (مديرة، مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نيويورك): قالت، في معرض تقديم تقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن تنفيذ السنة الدولية للضوء وتكنولوجيات الضوء، الذي تمت إحالته في مذكرة من الأمين العام (A/71/222)، إن الأمين العام أعلن عام ٢٠١٥ السنة الدولية للضوء وتكنولوجيات الضوء وطلب إلى اليونسكو أن تعمل بوصفها الوكالة الرائدة لتلك المبادرة.

١١ - وتابعت قائلة إن تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كانا واضحين في مسألة الإضاءة الصناعية، وهو تطور علمي تستخدمه الأمم المتحدة في عملها طوال النهار ولكنه ليس متاحا للجميع. فإن حوالي ١,١ بليون نسمة على صعيد العالم لا يمكنهم الحصول على الطاقة وبنية تحتية موثوق منها للإضاءة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية للسنة الدولية في التوعية إذ أن القضاء على الفقر المتصل بالضوء من الخطوات الحيوية لمعالجة الأهداف الإنمائية العديدة. واحتفلت السنة الدولية بالعديد من الانجازات الهامة في تاريخ علم وتكنولوجيات الضوء، بما في ذلك استحداث الحجرة المظلمة منذ ألف عام تقريبا والكتاب الرائد في مجال البصريات بقلم ابن الهيثم. وشملت النظريات العلمية التي تم الاحتفال بها نظرية الموجات الضوئية التي تقدم بها فرينل في عام ١٨١٥ والنظرية الكهرمغنطيسية لانتشار الضوء التي اقترحها ماكسويل في عام ١٨٦٥ ونظرية الظاهرة الكهرضوئية التي اقترحها أينشتاين في عام ١٩٠٥.

١٢ - ووفرت السنة الدولية مناسبة طيبة قامت خلالها اليونسكو بالتوعية بإمكانات الضوء وما يتصل به من تكنولوجيات من أجل حل المشاكل بما يخدم مصالح التقدم والتنمية المستدامة. ودعي المواطنون في جميع أنحاء العالم إلى المشاركة في الاحتفالات. وتم توفير تغطية عالمية من خلال إنشاء ٩٤ لجنة تنسيق وطنية. وغطى ما مجموعه ١٦٨ ١٣ نشاطا ١٤٧ بلدا وجميع القارات. ويقدر أن التغطية شملت ١٠٠ مليون نسمة.

١٣ - وقد أدت تلك الأنشطة إلى النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطرق عديدة تراوحت بين بناء القدرات في مجال البحث والابتكار وتقديم موجزات بشأن السياسات العلمية وعقد الاجتماعات الإعلامية بشأن علم الضوء والتنمية المستدامة. واعترفت عدة حكومات رسميا بالسنة الدولية أو سلطت الضوء عليها، ومن بينها حكومات جمهورية كوريا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي. وتم الإبلاغ عن ٠٠٠ ٢٣ إشارة منفصلة في وسائط الإعلام إلى السنة الدولية وعن ١٠٠ شريط فيديو تتناول موضوع الضوء انتجت لأغراض العلم والتوعية. وأصدرت طوابع في ٢٦ بلدا وتم بناء لوحة ضوئية ضخمة تحمل شعار السنة الدولية في بحر الشمال ونظمت معارض في الحدائق العامة والمطارات وقاعات العرض وغيرها من الأماكن العامة في ٤٠ بلدا. وشاركت إندونيسيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا من بين بلدان أخرى في برنامج لتدريب المعلمين توفره اليونسكو، التعلم النشط في مجالي البصريات والفوتونيات، في حين انعقد مؤتمر ومعرض إقليميان في غانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد اختارت بلدان عديدة الضوء كموضوع لمبادرات التثقيف العلمي الوطنية مثل برنامج شرارة ضوء في بنغلاديش وتنظيم ”اسبوع العلوم“ بشأن موضوع الضوء في كل من أستراليا والبرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمكسيك. وقدمت

المفوضية الأوروبية ٢,٦٥ مليون يورو للترويج لعلم الضوء والمسارات الوظيفية في مجال الفوتونيات.

١٤ - ويمثل تكافؤ الجنسين في مجال العلوم موضوعا هاما جرى تناوله في إطار السنة الدولية من خلال برامج عن تثقيف الفتيات وإبراز أدوار المرأة النموذجية. وتم تشجيع الطاقة الشمسية والصمامات الثنائية المولدة للضوء والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة: روج العمل التركيبي المعنون ''مشروع الطاقة البشرية'' استخدام مصادر الطاقة المتجددة لإنارة برج إيفل. وتتفق الأنشطة مع أهداف اتفاق باريس. وركزت السنة الدولية أيضا على التعاون وأوجدت فرصا للتعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال والجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وإقامة شراكات أقوى. وساعدت السنة الدولية الدول الأعضاء على الرد على أسئلة بشأن النمو المنصف والشامل للجميع والقضاء على الفقر ومن شأنها أن تسهم في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدفين ٨ و ٩ منها.

١٥ - **السيد ويلموث** (مدير، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال، في معرض تقديم تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296)، إن رؤساء الدول والحكومات اعتمدوا، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١). ويتضمن الإعلان التزام بالقيام في عام ٢٠١٦ بمباشرة عملية مفاوضات حكومية دولية تؤدي إلى اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والقانونية خلال مؤتمر حكومي دولي يعقد في عام ٢٠١٨. ودعي رئيس الجمعية العامة إلى تعيين ميسرين لتولي قيادة مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة لتحديد طرائق عمل المؤتمر بهدف الشروع في المفوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي في أوائل عام ٢٠١٧.

١٦ - ولسنوات عديدة، نظرت اللجنة في مسألة الهجرة الدولية والتنمية على أساس مرة كل سنتين. وخلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، تقرر عقد الحوار الرفيع المستوى الثالث المعني بالهجرة الدولية والتنمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٩ وعقد حوارات رفيعة المستوى على فترات منتظمة بعد ذلك. وستحدد مواعيد وطرائق عقد الحوارات المقبلة من هذا النوع خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

١٧ - وتمت الإشارة في التقرير إلى أن الهجرة الدولية، بوصفها السمة الرئيسية للعولمة، تبرز العولمة المتزايدة بين البلدان. علاوة على ذلك، ازداد عدد المهاجرين الدوليين بنسبة ٦٠ في المائة على الصعيد العالمي منذ عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وفي المناطق المتقدمة، يتوقع أن يكون صافي تدفق المهاجرين الدوليين العامل المحرك الرئيسي للنمو السكاني في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٠ والمحرك الوحيد للنمو في العقود اللاحقة. كما أشير إلى أن التصديق على الصكوك القانونية المتصلة بالهجرة الدولية يظل متفاوتا؛ إذ حوالي ثلاثة أرباع الدول الأعضاء قد صدقت على الاتفاقيات المتصلة باللاجئين والأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالبشر في حين أن ربع الدول الأعضاء بالكاد صدق على الاتفاقيات المتصلة بحقوق وظروف عمل العاملين المهاجرين وأسرهم. وأبرز التقرير أيضا بعض المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، في أعقاب الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة والتنمية.

١٨ - ووجه الانتباه إلى المقترحات المقدمة في الفقرتين ٧٦ و ٧٧ من التقرير بشأن الحوارات الرفيعة المستوى

المقبلة. وُقدمت ثلاثة سيناريوهات لتوقيت الحوار الرفيع المستوى الثالث. فخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، تقرر أن تستعرض الحوارات المقبلة الجوانب ذات الصلة من إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. إضافة إلى ذلك، نص ذلك الإعلان على أنه ينبغي إسناد دور للحوار الرفيع المستوى في إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والقانونية. وينبغي أن تتواءم أعمال اللجنة فيما يتعلق بطرائق الحوار الرفيع المستوى مع المفاوضات المتعلقة بطرائق المؤتمر الحكومي الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٧ نظرا لترابط نتائجهما الوثيق. وقال إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ملتزمة بدعم العمليتين بالتعاون مع جميع الشركاء ذوي الصلة، لا سيما المنظمة الدولية للهجرة، التي أصبحت أحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٩ - **السيدة بريمابهوتي** (تايلند): متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قالت إن العولمة خلقت مسارا واعدا بالنسبة للتنمية إنما طرحت أيضا مخاطر وتحديات يمكن التصدي لها بالعمل المنسق على الصعيد العالمي. وإن النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة بشكل مستدام وشامل ومنصف يعزز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي أدرجت القضاء على الفقر في صميمها وأكدت الالتزام بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة بشكل متوازن ومتكامل. وفي سياق يزداد تطورا، تزداد أهمية النظام الاقتصادي الدولي الجديد أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من تحقيق الكثير منذ عام ١٩٧٤، لا يزال يتعين القيام بالقدر الكبير حيث أن أوجه التفاوت والمكاسب المتفاوتة جلية في جميع أنحاء العالم. وليس بإمكان المجتمع الدولي أن يهدأ له بال حتى يتأكد من عدم زوال تلك المكاسب التي تحققت بشق النفس ومن عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٠ - واستنادا إلى هذه الخلفية، وفي ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الأمم المتحدة قد تكون الأقدر على تعزيز التعاون الدولي. وينبغي إبراز أهمية نقل العلم والتكنولوجيات بشروط مؤاتية، بوسائل منها الشروط التساهلية والتفضيلية، ومن خلال تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي والدولي من أجل التصدي للتحديات العالمية بشكل مشترك.

٢١ - إضافة إلى الأثر المتزايد لتغير المناخ، فإن أي من الدول لم يتعاف تماما من الركود اقتصادي وتقلبات أسعار الصرف وأسعار السلع الأساسية ومعدلات البطالة العالية وضعف الاستثمار العالمي. والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي الأكثر تأثرا، مما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي حال عدم اتخاذ إجراءات جريئة، سيكون من الصعب جدا تحقيق التنمية المستدامة إذ أن التجارة والاستثمار محركان قويان ولا بد منهما لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المطرد.

٢٢ - وقد آن الأوان لتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد بغية تعزيز صوت البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع المعايير والحوكمة والقيام بالإصلاحات اللازمة لإنشاء نظم عالمية متسقة ومتعاضدة في الميادين التجاري والنقدي والمالي، مع احترام الحيز السياساتي الخاص لكل بلد. وفيما يبلغ العالم أعلى مستوياته من الترابط، تدعو المجموعة البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الدولية بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للبلدان النامية تمكنها من دعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل والاستفادة من كامل إمكاناتها.

٢٣ - وتابعت قائلة إنه ليس من المغالاة التشديد على العلاقة المعقدة والمتعددة الأبعاد بين الهجرة والتنمية. فالمجموعة تعترف تماما بالمساهمات الإيجابية للهجرة والمهاجرين والتنقل البشري في النمو الشامل والتنمية المستدامة. وتجدد التزامها بتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الهجرة الأمنة والمنظمة والقانونية مع كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين وأسرهم، لا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة. وتتطلع المجموعة إلى التوصل إلى وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والقانونية من شأنه أن يوفر إطارا للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والتنقل البشري وأن يتناول جميع جوانب الهجرة الدولية، بما في ذلك الجوانب الإنسانية والإنمائية وتلك المتصلة بحقوق الإنسان.

٢٤ - وينبغي وضع سياسات للهجرة من أجل إدارة تدفقات المهاجرين المختلطة وغير القانونية بشكل فعال وتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للهجرة من خلال التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد الأجانب والصور النمطية التي كثيرا ما تلصق بهم على أسس منها الجنسية أو الدين أو المعتقد، ومن خلال تصحيح التصور العام للمهاجرين.

٢٥ - واختتمت قائلة إنه لا ينبغي أن تعتبر التحويلات كاستثمار مباشر أجنبي أو مساعدة إنمائية رسمية أو أي مصدر عام آخر من مصادر تمويل التنمية؛ بل إنها تمثل مصدرا هاما من رأس المال الخاص الذي يتعين أن توفر له عمليات نقل أسرع وأكثر أمنا وأن تخفض تكاليف المعاملات المتصلة به.

٢٦ - **السيدة ناتيفيداد** (الفلبين): متحدثة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قالت إن العولمة والترابط يطرحان فرصا وتحديات بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فبالرغم من أن العولمة والترابط يعتبران من القوى البناءة للتنمية المستدامة حيث أنهما يحدثان تحولا في حياة الناس، فإن أوجه التفاوت لا تزال قائمة والفجوة الاقتصادية بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية اتسعت خلال العقود الثلاثة السابقة بوتيرة مقلقة.

٢٧ - فمنذ شهرين، قام وزراء اقتصاد بلدان الرابطة بتبادل الآراء بشأن التطورات العالمية الأخيرة واثرها في الأداء والتكامل الاقتصادين في المنطقة. وبالرغم من الشواغل المعرب عنها إزاء تضاؤل توقعات النمو العالمي، تظل الرابطة مساهما رئيسيا في النمو العالمي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الجماعي ٢,٣٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٥. وحققت الرابطة إنجازات إيجابية في مبادرات التكامل الإقليمي التي اضطلعت بها وتظل صامدة نسبيا وسط حالات انعدام اليقين التي يشهدها العالم.

٢٨ - والرابطة ملتزمة ببناء مواطن القوة في المنطقة من أجل إنشاء مجتمع اقتصادي مرن ومستدام يتميز بارتفاع معدل النمو بقصد تحقيق تكامل أعمق. ويتمثل الهدف في تحويل المنطقة إلى سوق وقاعدة انتاج واحدة ذات قدرة تنافسية عالية، تتسم بتنمية اقتصادية منصفة وتكون مندمجة اندماجا تاما في المجتمع العالمي.

٢٩ - وستعمل الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على جعل الرابطة سوقا واحدة تتسم بالدينامية والقدرة على التنافس وتضطلع بمبادرات اقتصادية معززة ويكون لديها آليات جديدة لتعزيز التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات ورأس المال وتنقل اليد العاملة. فمن شأن إطار الرابطة المرجعي للمؤهلات مثلا أن ييسر تنقل اليد العاملة على الصعيد الإقليمي وقد أقره وزراء الاقتصاد والعمل والتعليم في بلدان المنطقة. وثمة مثال آخر هو خطة الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق

آسيا التي تشمل إدارة التنقل وتيسير الدخول للأشخاص الطبيعيين الذين يتاجرون بالسلع والخدمات والاستثمارات. وإلى جانب الاعتراف بمساهمة المهنيين والعمال المهرة في التنمية الوطنية والإقليمية، ثمة مسؤولية عن تعزيز كامل إمكانات المهاجرين وكرامتهم من خلال توفير جو من الحرية والإنصاف والاستقرار وفقا للتشريعات المحلية. علاوة على ذلك، فإن خطة الجماعة الاجتماعية والاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ عززت إمكانية الوصول المنصف إلى الفرص لجميع مواطني بلدان الرابطة وحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، بمن فيهم العمال المهاجرون. وتشمل الخطوات الكفيلة بحماية وتعزيز حقوق المهاجرين وضع الصيغة النهائية لصك مخصص للرابطة وإنشاء لجنة ولجنتين فرعيتين لتنفيذ حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما حقوق العمال المهاجرين والنساء والأطفال.

٣٠ - واختتمت قائلة إنه ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة وإلى إدارة شؤون الهجرة بشكل جيد. والرابطة ملتزمة بدعم الحوار الرفيع المستوى الثالث المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

٣١ - **السيد إسلام** (بنغلاديش)، متحدثا باسم مجموعة أقل البلدان نموا، قال إن مجموعة متنوعة من العوامل، منها القوى الديمغرافية والاقتصادية والبيئية والجغرافية، تحفز الهجرة الدولية بشكل متزايد. ووفقا لمجموعة البنك الدولي، من المرجح أن تتكثف الهجرة الداخلية والدولية بالنظر إلى زيادة الجفاف والتصحر وارتفاع مستويات سطح البحر. فقد بينت دراسة أجريت مؤخرا أن عوامل تغير المناخ في المناطق المتضررة تمثل عُشر إلى خُمس أعداد الهجرة الحالية.

٣٢ - وأضاف قائلا إن الهجرة تكتسي أهمية خاصة في تنمية بلدان الأصل والعبور والمقصد. وتطرح العلاقة المتبادلة المعقدة بين الهجرة والتنمية فرصا وتحديات. فإذا كانت الهجرة تيسِّر حركة السلع ومهارات المبادرة بالمشاريع ورأس المال، فتترتب عنها أيضا تكاليف مثل هجرة الأدمغة من المهنيين والعمال ذوي المهارات العالية. وأقرت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهمية الهجرة لأغراض التنمية، إذ شملت غايات تتعلق بالهجرة والمسائل ذات الصلة. وعلى الرغم من تزايد العولمة، لا يزال التنقل الاجتماعي محدودا ويخضع لسياسة حمائية شديدة. وفي عالم مترابط، ثمة حاجة إلى أن تكون السلع والخدمات وغيرها من عوامل الإنتاج قادرة على التنقل بحرية.

٣٣ - وتابع قائلا إنه ينبغي مراعاة جوانب معينة من أجل تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية وجني فوائد إضافية منها. فأولا، ينبغي وضع الهجرة والتنقل في صميم مناقشات التنمية العالمية. ويجب أن تكون هناك أوجه تآزر قوية بين الهجرة الدولية والتنمية على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

٣٤ - وثانيا، كثيرا ما يؤدي الفكر غير الليبرالي والسياسات الحمائية إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية. ففي عام ٢٠١٦ وحده، توفي أكثر من ٤,٣٠٠ مهاجر خلال رحلتهم. ويستوقف هذا الرقم المجتمع الدولي للتعامل مع هذه المسألة بنهج جماعي. وستتولى أسواق العمل الحرة والليبرالية، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، معالجة تلك التحديات. وينبغي مراعاة الهجرة الدائرية للعمال ذوي المهارات العالية، لا سيما في قطاعات الصحة والشؤون الاجتماعية والهندسة. وينبغي أن توفر بلدان الأصل والبلدان المضيفة إمكانية التطوير المستمر للمهارات. وتقع على عاتق أعضاء منظمة التجارة العالمية التزامات في هذا الصدد. واسترسل قائلا إن المجموعة تدعو إلى تنفيذ قرار بالي

الوزاري المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والمعنون ”تطبيق الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا“، دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تحدِّد المعايير المتفق عليها دوليا التكاليف المتصلة بالهجرة. وتكتسي الشراكات بين القطاعين الخاص والعام أهمية كبيرة، بينما ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

٣٥ - وثالثا، إن حماية المهاجرين في بلدان الأصل والعبور والمقصد تشكل تحديا دائما. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم، ملزِمة في جميع البلدان، وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويكتسي الاعتراف المناسب، والمساواة في الحقوق والامتيازات، والإدماج الاجتماعي، والوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات أهمية محورية للاستفادة الكاملة من الهجرة.

٣٦ - ورابعا، أوجد غياب الحوكمة العالمية القوية للهجرة الدولية ملاذا آمنا لجهات عديمة الضمير. لذا، حان الوقت لتصميم هيكل متين لإدارة شؤون الهجرة تحت رعاية الأمم المتحدة. وتستلزم الإدارة الفعالة لشؤون الهجرة أطرا مؤسسية وقانونية يمكنها أن تتناول جميع جوانب الهجرة. وسيكون مؤتمر القمة التاسع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المقرر عقده في داكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، منبرا للتداول بشأن إدارة الهجرة الدولية.

٣٧ - وأخيرا، تشكل التحويلات مصدرا هاما لرأس المال الخاص الذي يكمل المدخرات المحلية. فقد كانت بالغة الأهمية في تحسين رفاه المتلقين لها، ولا يمكن مساواة أهميتها بمصادر التمويل العام الأخرى للتنمية. وستتحسن الفوائد الاقتصادية للهجرة كثيرا بتحقيق الغاية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة وإلغاء قنوات التحويلات التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠. وختم يقول إنه ينبغي إدخال التدابير، مثل سندات الشتات، على الصعيد القطري لضمان الاستثمار المنتج للتحويلات المالية. فقد أنشأت مجموعة البنك الدولي فرقة عمل لتنفيذ سندات الشتات من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى عملائها، وهي مبادرة ينبغي توسيعها لتشمل جميع أقل البلدان نموا. وينبغي أن تنعكس كل تلك الأولويات على النحو الواجب بطريقة متوازنة ومرنة في الاتفاق العالمي الذي ستعتمده الجمعية العامة في عام ٢٠١٨.

٣٨ - **السيدة ناتيفيداد** (الفلبين): قالت إنه منذ عام ٢٠١٤، تغير الكثير فيما يتعلق بالهجرة. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال نهجها الإنمائي الشامل القائم على الحقوق، بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين والتنقل في النمو الشامل والتنمية المستدامة، وتلتزم بتعزيز التعاون الدولي من أجل كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الحوار الرفيع المستوى الثالث المعني بالهجرة الدولية والتنمية، المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٩، ينبغي أن يستنير بالالتزام الوارد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين للبدء في عملية تفاوض حكومية دولية في عام ٢٠١٦ تفضي إلى اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في عام ٢٠١٨. ونص إعلان نيويورك صراحة على أن يكون للحوار الرفيع المستوى دور في عملية وضع الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وفي استعراض الجوانب الرئيسية للإعلان نفسه. وبالنظر إلى أن الحوارين الرفيعي المستوى الأول والثاني قد مهدا السبيل إلى إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام

٢٠٣٠، فينبغي أن تركز الحوارات التالية واللاحقة على إعداد الجوانب الإنمائية والمتعددة الأبعاد للهجرة في الاتفاق العالمي وتساهم فيه. وسوف يحافظ ذلك النهج على المركز المستقل والمترابط في الآن ذاته للحوار فيما يتعلق بالاتفاق العالمي.

٤٠ - وتابعت قائلة إن عمل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية هو موضع ترحيب، فالهيئتان كلتاهما كانتا حاسمتي الأهمية في تعميم مراعاة قضايا الهجرة في الأمم المتحدة وفي خطة التنمية العالمية. وقالت إنها تتطلع، عقب انضمام المنظمة الدولية للهجرة مؤخرا إلى منظومة الأمم المتحدة، إلى الحصول على تفاصيل مستكملة عن الدور الذي تقوم به هذه المنظمة وعن علاقة العمل التي تقيمها مع المجموعة العالمية المعنية بالهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلع أيضا إلى الاطلاع على تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، المقرر أن يصدر قبل نهاية عام ٢٠١٦، والذي من المتوقع أن يقترح سبلا لتعزيز التعاون الدولي ومشاركة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالهجرة.

٤١ - **السيدة ريكيرا** (كوبا): قالت إن دور الأمم المتحدة لم يكن أبدا بهذا القدر من الأهمية بالنسبة لتعزيز التنمية. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة الإقرار بمختلف رؤى كافة الشعوب ونماذجها وأدوات عملها واحترامها، مع مراعاة خصائصها المميِّزة. ويمثل احترام القرارات السيادية للتنمية التي تطمح إليها شرطا لا غنى عنه لتعزيز الأمم المتحدة وإضفاء الشرعية عليها. ولا يمكن لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وتنفيذ الاتفاقات المعتمدة دوليا، بما في ذلك البرامج التنمية الإقليمية، إلا أن تسفر عن نتائج ملموسة ومتسقة بمشاركة الأمم المتحدة.

٤٢ - وأضافت قائلة إن كوبا تود أن تؤكد من جديد على ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن يساهم مثل هذا النظام في تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة، وإتاحة رأب الفجوة المتسعة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة التسارع والسلم والعدالة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٤٣ - وتابعت قائلة إن سرعة العولمة، التي يعززها التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا والابتكار، قد أظهرت اتساع الفجوة الإنمائية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتتطلع كوبا إلى إحراز تقدم بشأن مختلف المبادرات العلمية والتكنولوجية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا من أجل تحسين التعاون الإقليمي والدولي، فضلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي في هذا المجال.

٤٤ - واسترسلت قائلة إن هناك حاجة إلى التغلب على النظام الاقتصادي الدولي المجحف والإقصائي الذي يهدد الشعوب عندما تحاول الهجرة لتحسين مستوى معيشتها. أما كوبا، التي تدافع بقوة عن مبدأ الهجرة القانونية والآمنة والمنظمة، فتعزز التعاون الدولي الذي يضمن الحوار والتعاون الحقيقي وتقر بالمسؤولية المشتركة لجميع الدول بشأن مسائل الهجرة. إذ أن مثل هذا التعاون يحترم المساواة في السيادة بين جميع الدول، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسلامة المهاجرين وكرامتهم ورفاههم.

٤٥ - ومضت تقول إن قانون تسوية وضع الكوبيين، الذي يمنح المعاملة التفضيلية للمواطنين الكوبيين الذين

يهاجرون إلى الولايات المتحدة، قانون فريد من نوعه: فهو يسمح بدخولهم التلقائي لذلك البلد بينما تتم إعادة مواطنين من جنسيات أخرى إلى بلدهم الأصلي. ويجعل هذا القانون من المهاجرين ضحايا ويشجع على تهريب البشر والهجرة غير القانونية بشكل مباشر انطلاقا من الأراضي الكوبية والبلدان الأخرى . ويؤثر أيضا على المواطنين الكوبيين الذين يسافرون إلى الخارج بطريقة قانونية.

٤٦ - وختمت قائلة إنه بينما ليست البيئة المالية والاقتصادية الدولية مؤاتية لعمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية، تظل كوبا ملتزمة التزاما كاملا بالإنصاف والعدالة الاجتماعية والتنمية الكاملة للجميع.

٤٧ - **السيد سينها** (الهند): قال إن عددا من التحديات الخطيرة برزت في أعقاب العولمة؛ وتشمل الأزمة المالية العالمية - التي كانت غير مسبوقة في حجمها بسبب مدى التكامل المالي - والإرهاب، الذي جلب إلى الداخل الطابع الجماعي للأمن. وثمة تحديات أخرى تتمثل في انتشار الجوائح، ووسائط التواصل الاجتماعي التي تمثل قوة من أجل التغيير، والتزاعات التي أدت إلى تنقلات واسعة النطاق للاجئين نحو أراض نائية. وتأكد الترابط الجماعي العالمي عبر الإقرار بالأثر البشري على الاحترار العالمي. وأضاف قائلا إن النجاح في إبرام اتفاق باريس هو دليل على القلق الجماعي، شأنه في ذلك شأن اعتماد تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في كيغالي مؤخرا. ويتم بذلك الاعتراف بأهمية التنمية المستدامة للسلام الجماعي والرخاء والأمن للجميع؛ وتعطي خطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ خير مثال على ذلك. وتواصل الهند الاضطلاع بدورها في تعزيز الجهود المتعددة الأطراف للتصدي لتغير المناخ وتحديات التنمية المستدامة.

٤٨ - وتابع قائلا إن التنقل البشري غيّر شكل العالم. وتستضيف الهند العديد من المجتمعات التي سعت إلى المأوى والملاذ على مر القرون وهي في الآن ذاته بلد الأصل والعبور والمقصد للمهاجرين. كما ترحب الهند بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وتتطلع إلى المساهمة في المداولات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وأردف قائلا إن التقاليد الهندية تنظر إلى العالم بأسره باعتباره أسرة واحدة، وهي نظرة تتجلى في الانفتاح واحترام التنوع وروح التعايش والتعاون من أجل مزيد من القوة. وفي هذا السياق، نادى رئيس وزراء الهند بالتنمية للجميع. إلا أن النداءات من أجل السياسة الحمائية وتنامي التعصب تبدو مضللة وتنطوي على مفارقة تاريخية. فعلى الصعيد العالمي، تترابط المصائر وتدعو الحاجة إلى نهج أكثر نضجا وتعاونا. ومن المهم عدم الاستسلام للغرائز التنافسية الضيقة التي تؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي أن تكون الحوكمة العالمية أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا من أجل إدارة هذا العالم المعقد والمترابط.

٤٩ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أعطت البشر مكانا مركزيا في التنمية المستدامة. وإن العولمة والترابط، لا سيما فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، هما مفهومان مترابطان، لأن غياب التنمية يؤدي بالسكان إلى الهجرة بحثا عن فرص حياة أفضل. وهناك حاجة إلى الاستجابة السريعة - بخطاب ونهج مختلفين - لمعالجة أسباب الهجرة الكامنة والهيكلية لأنها ظاهرة تاريخية وحالية نشأت على جميع المستويات، من المحلي إلى العالمي.

٥٠ - وأضاف قائلا إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أقرت بموقع المهاجرين في التنمية الشاملة والمستدامة؛ وأصبح العالم مكانا أفضل بالنظر إلى مساهمة المهاجرين. وأظهرت

هذه الخطة إمكانية تيسير الهجرة المنظمة والآمنة والمسؤولة من خلال تطبيق سياسات الهجرة المدارة جيدا. ويجعل الاعتراف في ذلك الصك باحتياجات اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين من واجب المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٥١ - وتابع قائلا إن المناقشات المتعلقة بالهجرة والتنمية يجب أن تركز على تحسين إدارة شؤون الهجرة على الصعد المحلي والإقليمي والدولي، إذ كثيرا ما يستهان بفوائد وفرص الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وبالنظر إلى أهمية الهجرة، تؤيد غواتيمالا أيضا العملية التحضيرية لاعتماد اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة وقانونية بحلول عام ٢٠١٨.

٥٢ - ووفقا لمجموعة البنك الدولي، تتجاوز تدفقات تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية ٤٤١ بليون دولار. ويمثل هذا التدفق النقدي أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نحو ٢٥ بلدا من البلدان النامية ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم والمشاريع التجارية الصغيرة في العديد من المجتمعات المحلية. لذلك، تضطلع التحويلات بدور حاسم في رفاه المجتمعات المحلية وتحد من الفقر في البلدان المتلقية. وحققت غواتيمالا أعلى مستوى من النمو في التحويلات بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بنسبة ١٥,٢٠ في المائة، وفقا لمجمع الفكر - هيئة الحوار فيما بين البلدان الأمريكية.

٥٣ - واسترسل قائلا إن إنشاء التحالفات العملية بين بلدان الأصل والعبور والمقصد، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، يمكن أن يوفر الدعم الملموس لرفاه المهاجرين وزيادة مساهمتهم في التنمية. إذ يكتسي إنشاء التحالفات من أجل إدماج المهاجرين وحماية حقوقهم أهمية خاصة في ضوء التحديات الناشئة المرتبطة بالعلاقة بين التنقل البشري والأمن. وينبغي أن تسترشد هذه المسائل بمبدأ المسؤولية المشتركة والنهج القائم على التنمية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك خطة التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي، التي اتفق عليها كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس بمشاركة المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. ويتمثل الغرض الرئيسي في تحفيز القطاع الإنتاجي على تهيئة الفرص الاقتصادية، وتطوير فرص النمو، وتحسين السلامة العامة، وتعزيز الوصول إلى النظم القانونية، وتعزيز المؤسسات لزيادة ثقة الشعب في الدولة.

٥٤ - وأخيرا، قال إن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن الهجرة ينبغي أن تكون خيارا وليس ضرورة.

٥٥ - **السيد فوندوكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والشروع الأولي في تنفيذها يشير إلى تزايد الترابط بين جميع البلدان والحاجة إلى بذل جهود مشتركة حتى لا يتخلف أحد عن الركب. ويمثل انعدام استقرار الاقتصاد العالمي حاليا، الذي كان واضحا في تباطؤ اقتصادات البلدان النامية وفي انعدام انتعاش اقتصاد البلدان المتقدمة، مدعاة للقلق البالغ. وتؤدي تقلبات أسعار السلع الأساسية والأغذية، واستمرار الجزاءات الاقتصادية الانفرادية واستمرار تجاهل مبادئ إعادة هيكلة الديون السيادية إلى تفاقم الحالة وعرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يتوقف الكثير على تعزيز دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بالتنسيق مع مؤسسات بريتون وودز، ومجموعة العشرين، والبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) والرابطات الأخرى المتعددة الأطراف.

٥٦ - وأضاف قائلا إن الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين أكد على

ضرورة العمل الجماعي المتوازن بشأن الهجرة. ويقف الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد للتعاون البنّاء من أجل تنفيذ قرارات هذا الاجتماع. فالاتحاد الروسي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296)، الذي يعكس الاتجاهات العالمية في حركة السكان. إن تنفيذ البنود ذات الصلة بالهجرة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز الدول الأعضاء على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة من أجل القيام في الوقت المناسب بتخطيط وتكييف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في بلدان الأصل والعبور والمقصد. وتابع قائلا إنه ينبغي تشجيع الحوار بين الأطراف المهتمة على أساس طوعي وفي إطار الصيغ القائمة، بما في ذلك المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والآليات الإقليمية. وسيساعد هذا التعاون وإقامة الشراكات على تحقيق نتائج عملية المنحى على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. فزيادة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة عن طريق المجموعة العالمية المعنية بالهجرة هو موضع ترحيب، إذ من شأنه تعزيز العمل المنسق وتخفيض التداخل في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٧ - واسترسل قائلا إن القرار بشأن توقيت عقد الحوار الرفيع المستوى الثالث المعني بالهجرة الدولية والتنمية ينبغي اتخاذه في ضوء الحاجة إلى التحضير للمؤتمر الحكومي الدولي في عام ٢٠١٨، وكذلك تيسير قيام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة باستعراض التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٨ - واختتم قائلا إن أولويات إدارة الهجرة بالنسبة للاتحاد الروسي تتمثل في تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، والدفاع عن حقوق المهاجرين، وإرساء الظروف الآمنة للمهاجرين واللاجئين. وينبغي أن تستند سياسات الهجرة إلى بيانات موثوقة وذات جودة عالية. ويعبر الاتحاد الروسي عن استعداده لتبادل خبرته في مجال إدارة الهجرة مع جميع الأطراف المهتمة.

٥٩ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن الهجرة الدولية لها أثر متزايد على التخفيف من حدة الفقر وعلى الجهود الإنمائية في بلدان الأصل والمقصد. فالنمو المستمر للهجرة الدولية، والاعتماد الهيكلي على اليد العاملة المهاجرة، واستمرار انتعاش الاقتصاد العالمي، ستتظافر كلها لتغذية تحويلات المهاجرين السنوية بما لا يقل عن ٥٠٠ بليون دولار. وترجع المستويات غير المسبوقة في التنقل البشري إلى تكامل الاقتصاد العالمي وسهولة السفر، مما يحدث آثارا معقدة في العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والعلاقات فيما بين بلدان الجنوب واقتصاداتها. وهناك حاجة إلى نُهج عالمية تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبلدان الأصل والمقصد من أجل معالجة تلك الآثار المعقدة. ويجب أن تركز جهود السياسات العالمية على تحسين التعاون والحوار فيما بين البلدان، وأن تعالج قضايا التقاسم العادل للأعباء، مما ييسر تدفقات التحويلات ويحمي حقوق العمال، بما في ذلك حقوق الإنسان الأساسية للعمال المهاجرين. وفي هذا السياق، فإن إدراج الغايات المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مبعث تشجيع.

٦٠ - وأضاف يقول إن الهجرة والتحويلات كان لها أثر جزئي وكلي على اقتصاد سري لانكا، إذ أن ما يقرب من ١,٧ مليون من السريلانكيين يعملون أو يعيشون في الخارج. وتبلغ تدفقات التحويلات زهاء ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتضطلع بدور في مواجهة التقلبات الدورية أثناء الصدمات الداخلية. وتحولت مواصفات العمال

المهاجرين السريلانكيين تدريجيا نحو فئات المهنيين والعمال المهرة، ومهارات العمال المهاجرين آخذة في التحسن. وتم تنفيذ البرامج والخطط، بما في ذلك التأمين، والمنح الدراسية، والمساعدة في الإعادة إلى الوطن والتدريب قبل المغادرة، من أجل ضمان الكرامة والأمن والمساواة في المعاملة للرعايا السريلانكيين الذين يبحثون عن عمل في الخارج. ويتم تسجيل كل العمال المهاجرين الذين يغادرون البلد ويستفيدون من فرص الحصول على تلك الاستحقاقات.

٦١ - وتابع قائلا إن سري لانكا صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ١٩٩٦، وستواصل الإسهام في تعزيز أطر السياسات المتعددة الأطراف وستتبادل خبرتها مع المجتمع الدولي. وكعضو مؤسس في العملية التشاورية الإقليمية لبلدان الأصل في آسيا بشأن إدارة العمل في الخارج والعمالة التعاقدية، المعروفة باسم عملية كولومبو، تتبادل سري لانكا مع البلدان الأعضاء فيها الخبرات والدروس المستفادة والأطر السياساتية وأفضل الممارسات بشأن العمالة في الخارج. وعُقد الاجتماع الرابع لكبار المسؤولين في عملية كولومبو في آب/أغسطس ٢٠١٦ في كولومبو، سري لانكا. وأبرز هذا الاجتماع مساهمات العمال المهاجرين في النمو الاقتصادي والتنمية، وهو أمر بالغ الأهمية لبلدانهم وعامل محفز للارتقاء الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة.

٦٢ - وعلى الرغم من وجود أنماط أكثر تعقيدا للهجرة، من الضروري حماية حقوق المهاجرين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للآثار المتعددة لتأنيث الهجرة الدولية. واختتم قائلا إنه يدعو الدول الأعضاء إلى المزيد من الدعم الاستباقي لحماية حقوق العمال المهاجرين من أجل الاستفادة من كامل إمكانات الهجرة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

٦٣ - **السيد السليم** (المملكة العربية السعودية): قال إن الهجرة الدولية تسهم في تنمية بلدان الأصل عن طريق ثلاث ركائز رئيسية: التحويلات، ونقل المعرفة، والمشاريع التجارية والاستثمارية التي ينجزها المهاجرون. وتولي المملكة العربية السعودية اهتماما خاصا لقضايا التنمية المستدامة والتنمية العالمية المستقبلية. وثمة حاجة إلى دراسات واقعية بشأن القضايا والتحديات المرتبطة بالهجرة. ويتعين تحديد تعريف مقبول لمصطلح ''مهاجر'' بغية ألا يشمل مفهوم العامل الأجنبي الذي يختلف تماما عن المهاجر. ويخضع العمال الأجانب لأنظمة العمل في مختلف البلدان ولعقود عملهم، التي تتحدد فيها حقوقهم والتزاماتهم. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لإعداد المعلومات وتهيئة البيئات التشريعية ذات الصلة لإدراجها في أهداف التنمية المستدامة.

٦٤ - وأضاف قائلا إن المملكة العربية السعودية تشاطر المجتمع الدولي شواغله بشأن الهجرة، ولا سيما الهجرة غير الشرعية، التي تجبر البلدان على تغيير خططها الإنمائية وترافقها أعباء مالية وأمنية. كما تشاطره الاعتقاد بضرورة إجراء البحوث لإيجاد حلول لتهريب البشر والأنشطة الإجرامية. وتمثل زيادة الأعمال الناجمة عن كره الأجانب الموجهة ضد غير المواطنين مصدر قلق شديد وشكلا من أشكال العنصرية ضد المهاجرين، الذين كثيرا ما يُحتجزون بصورة غير قانونية عند وصولهم إلى بلدان جديدة. وينبغي معالجة التصورات السلبية للمهاجرين في المجتمعات المضيفة، وفقا للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وجهود القضاء على الفقر، من أجل تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية.

٦٥ - واختتم قائلا إن المملكة العربية السعودية قد اجتذبت عددا كبيرا من العمال الأجانب المؤقتين - أكثر من ١٠ ملايين شخص من أكثر من ١٠٠ بلد، الذين أسهموا في مشاريع التشييد، وقطاع الخدمات، والإنتاجية الوطنية.

فالعمال الأجانب هم مورد اقتصادي للبلدان المصدرة لليد العاملة؛ وتتجاوز تحويلاتهم السنوية ٤٠٠ بليون دولار. ويتم الاتفاق على عقود عملهم بالتنسيق مع البلدان المصدرة لليد العاملة. وتمثل المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مصدر للتحويلات. وشملت إصلاحات سوق العمل الواسعة النطاق المنفذة في عام ٢٠١٥، في جملة مجالات أخرى، مبادئ الترتيبات التعاقدية، بينما تم التصديق على اللوائح المتعلقة بالعمال المترليين لحماية مصالح العمال وأرباب العمل وحقوقهم.

٦٦ - **السيدة كريسنامورتي** (إندونيسيا): قالت إنه في حين أوجدت العولمة فرصاً لبعض الأشخاص والبلدان، فقد أتت بمخاطر جديدة لعددٍ أكبر بكثير وهي ترتبط بتأكيد حالات انعدام المساواة. وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تنشيط العولمة لزيادة رفاه الأشخاص وينبغي أن تكون الأولوية هي تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والاستقرار والنمو، والتوسع والإدماج، وإحداث زيادات في الإنتاجية وخلق فرص العمل. ولكن يجب أن تكون تهيئة أحوال معيشية لائقة هي الهدف الأساسي.

٦٧ - ويمكن أن تتخذ اللجنة تدابير لدعم تلك الأهداف. فأولا، ينبغي دعم جهود التنمية الوطنية بتعزيز وتهيئة بيئة دولية تتحقق فيها التنمية الاقتصادية بوتيرة مطردة ومتسارعة. وهناك حاجة إلى إنشاء نظم عالمية متسقة ومتعاضدة في مجال التكنولوجيا الرقمية والميادين التجاري والنقدي والمالي، وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، واحترام الحيز السياساتي الخاص بكل بلد. وثانيا، ينبغي زيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان لتجنب الآثار الجانبية السلبية. وثالثا، ينبغي تنفيذ الإصلاحات المالية على وجه السرعة وبشكل متسق، وينبغي تعزيز التعاون التنظيمي الدولي. وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية للإصلاحات التي جرت الموافقة عليها في عام ٢٠١٠ بشأن نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي.

٦٨ - وقالت إن العولمة، باستنادها إلى أفراد ومضيها بدفع منهم، أدت إلى مستويات غير مسبوقة من التنقل البشري. ولاحظت أن العلاقة المتبادلة المعقدة بين الهجرة الدولية والتنمية تتطلب إدارة منهجية على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني. ويجب معالجة التحديات والفرص التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. وفي هذا الصدد، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيكون من المهم تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن وقانوني ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة. ونظراً لأن العمل سبب رئيسي للهجرة، فإنه ينبغي احترام معايير العمل الدولية وتعزيزها للمهاجرين في أماكن عملهم، بما في ذلك للعاملات المهاجرات المشتغلات بالعمل المترلي. وقد شرعت إندونيسيا في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدو الوطنية لإدارة مسألة المهاجرين على الصعيد العالمي. وتتيح عملية بالي لبلدان المنطقة تقاسم الأعباء والمسؤوليات المتصلة بالتحركات الكبيرة للمهاجرين غير القانونيين.

٦٩ - **السيد تونغ** (سنغافورة): قال إن وتيرة العولمة تسارعت، وتسارعت معها أيضاً وتيرة تدفق العمال المهاجرين. ورحب باعتراف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالمساهمة الإيجابية للعاملين المهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وقال إن سنغافورة تقدِّر أيضاً مساهمة العاملين المهاجرين ووضعت سياسات لجعل إقامتهم في البلد تجربة إيجابية. وقد بيَّنت دراسةٌ استقصائية صدر تكليفٌ بإجرائها في عام ٢٠١٤

أن ما نسبته ٩٠ في المائة من العاملين المهاجرين راضون عن العمل في سنغافورة. وتوصي نسبة مماثلة بسنغافورة كمقصد مختار للعمل بسبب جودة الأجور وأوضاع العمل والمعيشة بها. وقال إن الحماية التشريعية، المقترنة بالإنفاذ الفعال للقانون، عامل رئيسي لحماية حقوق العاملين المهاجرين ورفاههم.

٧٠ - ويوفر قانون العمل للعاملين المهاجرين نفس إمكانية الاحتكام إلى القضاء التي يوفرها للمواطنين وقد أضيفت ضماناتٌ أخرى تشمل تقديم العاملين للوثائق بلغاتهم الأصلية، وإلزام أرباب العمل بإصدار قسائم مرتبات، ووضع حدود على الرسوم التي تفرضها وكالات التوظيف، ووضع عملية تتيح للمهاجرين إبلاغ سفارات بلادهم في سنغافورة بالشكاوى بشأن الوسطاء في بلدانهم الأصلية. وتتجاوز هذه الحماية مكان العمل لتشمل أوضاع السكن من خلال التشريعات المتعلقة بمعايير مهاجع العاملين. وفيما يتعلق بإنفاذ القانون، اتخذت في عام ٢٠١٥ إجراءات - تشمل الملاحقة القضائية - ضد ٢ ٠٠٠ من أرباب العمل الذين حرموا العاملين المهاجرين من حقوقهم الأساسية. وتعمل السلطات بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني على تعريف العاملين المهاجرين بحقوقهم وسبل التماس المساعدة. وتحال الشكاوى إلى وزارة القوى العاملة وتجرى فيها التحقيقات الواجبة.

٧١ - ويمكن لبلدان المقصد، بل ينبغي لها، تيسير مباشرة العاملين المهاجرين حياتهم الجديدة، وفي الوقت نفسه، يجب على العاملين المهاجرين التقيُّد بقوانين بلدان المقصد كأفراد مسؤولين في المجتمع المحلي. وينبغي تشجيع تبادل القيم والخبرات بين المواطنين والعاملين المهاجرين. وعلى سبيل المثال، نفذت سنغافورة ''برنامج اعرف سنغافورة'' لتعريف العاملين المهاجرين بتاريخ البلد وثقافته وأعرافه المجتمعية.

٧٢ - **السيد شارما بوخاريل** (نيبال): قال إن العولمة جاءت بتغيرات غير مسبوقة فأسفرت عن منافع وتحديات على حد سواء. وتتباين المنافع، إذ تحقق الشريحة العليا مكاسب أكبر من الشريحة السفلى. وتواجه أقل البلد نموا والبلدان النامية غير الساحلية قدرا أكبر من المخاطر بسبب بيئة التنافس المتزايد التي أوجدتها العولمة. وفي حين يتعذر تجنب ذلك، فينبغي تطويعه لتحقيق منافع لجميع البلدان والمجتمعات والشعوب؛ مما قد يتطلب التنفيذ السلس وفي الوقت المناسب لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإجراءات العمل المعجل للدول الجُزُرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وغير ذلك من الخطط. وينبغي بذل جهود متواصلة لتهيئة الأجواء التي تكفل تكافؤ الفرص أمام البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، وذلك بإصلاح الحوكمة العالمية والبنيان المالي الدولي.

٧٣ - وقال إن للعولمة أوجهاً اقتصادية واجتماعية وثقافية. ومن سماتها البارزة تنقل الأشخاص، الذي شهد نموا كبيرا منذ عام ١٩٩٠. وللتغلب على التحديات الناتجة عنها، من المهم العمل على تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص بصورة منظمة وآمنة وقانونية ومسؤولة، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة وبمراعاة أنواع الهجرة وأسبابها. وهناك حاجة إلى تنسيق الجهود وكفالة تضافرها على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية الواجبة للعاملين المهاجرين ومكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات. وينبغي للبلدان المضيفة ضمان حقوق العاملين المهاجرين، على النحو المعترف به في الصكوك الدولية ذات الصلة. وتدعم نيبال المبادرات الرامية إلى تحديد أدوار ومسؤوليات بلدان الأصل والعبور والمقصد، وإلى تشجيع الحوار والتعاون لمعالجة هذه المسألة معالجة كلية. وتوجد

حاجة أيضاً إلى تدريب جموع العاملين على الإلمام بالشؤون المالية.

٧٤ - وتدعو نيبال إلى التنفيذ الفعال لجميع الغايات المتصلة بالهجرة المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من تكاليف المعاملات للتحويلات. وقد مثلت التحويلات ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لنيبال في عام ٢٠١٥ وساهمت في الحد من الفقر وإتاحة خدمات الصحة والتعليم. فالتحويلات التي يتم كسبها في الخارج تترتب عليها تكاليف اجتماعية وثقافية وبيئية ضخمة بالنسبة لنيبال. غير أنها يمكن أن تسبب أيضاً ''المرض الهولندي''، الذي يؤدي إلى التضخم وتناقص ميزان المدفوعات، وأن تحدث خطرا أخلاقيا بحفز الأشخاص على العمل بدرجة أقل.

٧٥ - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن ما أصبح عليه العالم من ترابط وعولمة يقتضي من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور نشط في تعزيز إقامة بنيان دولي صلب يجعل من التنمية المستدامة ركيزة لأنشطتها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي بدرجة أكبر من الإنصاف والشمول. ويمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه. وقد شهد الاقتصاد العالمي بطء نمو الإنتاجية وتقلب أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية. وفي هذا المناخ، أصبحت قوة البلدان المتوسطة الدخل مهمة للغاية نظرا لأن لديها نسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في الفقر وفي الفقر المدقع. وقال إن هناك حاجة إلى إجراء مناقشة مفتوحة عن هشاشة البلدان المتوسطة الدخل، وخصوصا في ضوء الطريقة التي تخصص بها موارد التعاون الدولي للتنمية. وينبغي أن تستخدم لهذه البلدان مقاييس شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، على النحو المذكور في خطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن تعترف هذه المقاييس بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وينبغي للأمم المتحدة أن تعززها بالتنسيق مع المؤسسات المالية. ويجب تعزيز جهود التعاون للبلدان المتوسطة الدخل دون تقويض الجهود المبذولة لمساعدة أقل البلدان نموا.

٧٦ - والهجرة هي واحدة من أوضح مظاهر العولمة والترابط. ورغم أن المهاجرين لا يمثلون سوى ٣,٣ في المائة من مجموع سكان العالم، فإنهم يقدمون مساهمات اقتصادية واجتماعية مهمة لبلدانهم الأصلية ولبلدان العبور والمقصد. وقال إن الغايات المتصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوافق مع التزام المكسيك العميق بمساعدة جميع الأشخاص أيا كان وضعهم كمهاجرين. وينبغي أن تكون الهجرة قراراً وليس ضرورة، والوسيلة اللازمة لتحقيق هذا الهدف هو الاتفاق العالمي. وقد شهدت إدارة شؤون الهجرة تقدماً أحرزته آلياتٌ سابقة منها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والحوارات الرفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وأعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات الأسرية. وأضاف أن نحو ٢٤٤ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم يدعمون ٧٥٠ مليون شخص وأن أُسراً كثيرة تعتمد جزئيا أو كليا على هذه التحويلات.

٧٧ - **السيد فوكس – دروموند غو** (البرازيل): قال إن وتيرة الترابط العالمي تسارعت بسبب تزايد سهولة حركة السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود الوطنية. وقد أدى هذا التنقل غير المسبوق إلى تغيير الطريقة التي تضطلع من خلالها البلدان والمجتمعات بشؤونها. وقال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الواردة فيها رفعت الالتزامات العالمية بمواجهة التحديات الأكثر إلحاحا إلى مستوى أعلى.

إلا أنه من غير الحتمي أن تحقق العولمة منافع للجميع. وقال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد وضعت بعد إدراك أن هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لتلبية احتياجات الأكثر تخلفا عن الركب. والعولمة ليست محايدة كما أن آثارها ومنافعها ليست موزعة بالتساوي.

٧٨ - ولا توجد خطة متعددة الأطراف أدمجت الترابط الحالي وعممت منظوره بنفس شمول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم على سبيل الأولوية بتعجيل وتيرة تنفيذ هذه الخطة وخطة خطة عمل أديس أبابا دون أن يغيب عن بالها أهمية استثمار أوجه التآزر مع إطار سنداي واتفاقية باريس بطريقة متسقة مع مبادئ المساواة في السيادة والإنصاف والتعاون والتضامن بين الدول.

٧٩ - وقد كررت اللجنة تأكيدها في جلساتها السابقة على أهمية وضع نظام اقتصادي دولي جديد يكون مصمما بشكل أفضل لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا. وقال إن إنشاء المنتدى العالمي للبنى التحتية وآلية تيسير التكنولوجيا مفيد في هذا الصدد، ومن شأنه أن يتيح للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين العمل معا على تسخير إمكانات البنى التحتية والعلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تصميم البنيان المؤسسي للحوكمة العالمية بحيث يعالج أوجه القصور التي تشوب العولمة مع الاستفادة من الفرص التي تتيحها وتنفيذ البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك أن يُعهد إلى الدول النامية بصوت وتمثيل في المؤسسات العالمية.

٨٠ - ويجب أن يكون تكثيف الجهود لمواجهة تحديات الهجرة أحد الأولويات، حتى يكون هناك معنى لمبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وقال إن المهاجرين يقدمون مساهمة كبيرة لتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ويجب أن يعاد تأكيد الحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الواجبة لجميع المهاجرين. وتدين البرازيل أعمال التمييز ومظاهره وما يتصل به من تعصب ضد المهاجرين كما تدين الصور النمطية التي تلصق بهم في كثير من الأحيان. والبرازيل ملتزمة بإصلاح قانون الهجرة، وتشدد على حقوق المهاجرين وترى أن الهجرة متَّجهٌ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهي تؤيد إقامة الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في تلك المناقشات من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بأعمال المنتدى في مجال متابعة تمويل التنمية، وترى أنه ينبغي تعزيزها بوضع عملية تحضيرية متفرغة لهذا الغرض، بغية تحسين تقديم التوصيات السياساتية إلى المجتمع الدولي بشأن السبل الكفيلة بتنفيذ النتائج المتعلقة بتمويل التنمية وتوفير الوسائل الكفيلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨١ - **السيد كونفورو** (مالي): قال إنه وفقا لتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296)، زاد عدد المهاجرين الدوليين بمقدار ٧١ مليون شخص، أي بنسبة ٤١ في المائة، خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥. وتبين تلك الإحصاءات أن الهجرة أصبحت تشكل تحديا عالميا رئيسيا يتطلب استجابة مشتركة. وأصبحت تحديات الهجرة عوامل رئيسية تحدد العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبغي أن تدار الهجرة بتعزيز الحوار بين بلدان الأصل والعبور والمقصد لإيجاد حلول مشتركة تربط الأمن والتنمية واحترام كرامة الإنسان والتضامن بين البشر. ويمكن إذن أن تحدث الهجرة في ظروف إنسانية وبطريقة منظمة بما يعود بالفائدة على المهاجرين والمجتمعات في جميع البلدان. وينبغي أن تكون الهجرة قانونية وآمنة. وينبغي احترام حقوق

المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، سواء أكانوا مهاجرين قانونيين أم غير قانونيين.

٨٢ - وحتى يتسنى جعل الهجرة أحد الأصول المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مالي، وُضعت سياسة عامة وطنية للهجرة، إلى جانب خطة عمل. وتهدف الخطة إلى إدارة الهجرة بشكل أفضل بحيث يمكن أن تسهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتستند السياسة إلى مجالين رئيسيين هما إدارة الهجرة في إطار المعايير الدولية وإنشاء صلات بين الهجرة والتنمية. وفي الأجل الطويل، ستعزز خطة العمل الجهود الرامية إلى خلق فرص عمل للشباب وإثنائهم عن الهجرة غير القانونية، أو منع تجنيدهم في أجزاء من شمال مالي على أيدي الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات.

٨٣ - وقال إنه ينبغي تسليط الضوء على أهمية المساهمة التي يقدمها الشتات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مالي. فالتحويلات السنوية الواردة من المهاجرين الماليين بلغت ٨٥٠ مليون دولار، بما يمثل ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمالي. وقد ساهمت هذه الأموال في الإنفاق على الأسر المعيشية وتوفير البنية التحتية الأساسية. ووجه الانتباه أيضاً إلى برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين، الذي يمثل مجالا رئيسيا من مجالات التعاون الإنمائي مع فرنسا.

٨٤ - **السيد أبيبي** (إثيوبيا): قال إن العولمة اضطلعت بدور في الحد من الفقر بتشجيع تدفق التجارة والاستثمار. إلا أن التقدم ليس متكافئا ولا مستداما. فبطء النمو الاقتصادي، وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع تدفقات التجارة، وتزايد تفاوت الدخل داخل البلدان وفيما بينها، كلها أمور تفرض تحديات جسيمة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا. وقال إن حدوث العولمة على نطاق بالغ الضخامة ضيق من الحيز السياساتي المتاح للبلدان النامية. فمع تشكيك مواطني البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في منافع العولمة، أصبح من الضروري التأكد من جعل العولمة مدفوعة بالتنمية ومن أنها تخدم مصالح جميع البلدان، وذلك بمعالجة أوجه التفاوت في النظام الاقتصادي الدولي. وقال إن الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو معالجة حالات التفاوت وجبر المظالم القائمة، يظل مهما لكفالة تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة والشاملة للجميع.

٨٥ - ويجب أن تكون العولمة مفيدة للجميع وأن تسهم في القضاء على الفقر. وقال إن أفضل وسيلة للتصدي للفقر هي خلق فرص العمل اللائق، ولا سيما للشباب والنساء. وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون العالمي لتسخير قوة العولمة وتوليد فرص العمل. وينبغي أن يظل خلق فرص العمل أولوية من أوليات تعزيز تنسيق السياسات الدولية.

٨٦ - وقد أدى تنفيذ سياسات وطنية منسقة في إثيوبيا للحد من آثار العولمة وتعزيز منافعها إلى تحقيق نمو اقتصادي تدريجي وعريض القاعدة على مدى ١٥ عاما متتاليا. وقال إن جعل توليد فرص العمل هدفا رئيسيا من أهداف التنمية الوطنية أدى أيضاً إلى خلق ملايين فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية. وسيظل خلق فرص العمل اللائق والوظائف العالية الجودة من أولويات خطة القضاء على الفقر في إثيوبيا.

٨٧ - وقال إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين التعاون الدولي بشأن الهجرة من أجل التنمية تبعث على التفاؤل، مثلها في ذلك مثل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. وينبغي تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين للحفاظ على سلامة اللاجئين والمهاجرين وكرامتهم، وتشجيع وضع

استجابات شاملة وتعزيز تقاسم المسؤوليات فيما يتعلق باللاجئين، وكفالة تيسير الهجرة على نحو منظم آمن وقانوني.

٨٨ - **السيد سيماتي** (توفالو): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سنداي وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس تعترف بالمساهمات الإيجابية للهجرة والمهاجرين والتنقل في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وتمثل الهجرة الدولية بعلاقتها المتعددة الأبعاد مع التنمية جزءا لا يتجزأ من العولمة والخطاب بشأن عالم مترابط، حيث يؤدي وقوع أحداث في منطقة ما إلى تداعيات في مناطق أخرى. والهجرة ليست ظاهرة جديدة. فمن بين كل سبعة أشخاص في العالم يوجد مهاجر، والفئات الغالبة للمهاجرين هي النساء والشباب والأطفال. وعندما تدار الهجرة بصورة سليمة، يكون قبول المهاجرين وضعا مربحا للجميع. فالمهاجرون يكرسون جهدهم لتحسين أحوالهم، والبحث عن عمل، ورعاية أسرهم، وينبغي النظر إليهم باعتبارهم أصولا اجتماعية واقتصادية وعناصر مساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بدلا من اعتبارهم مسؤوليات فقط. وهم يجلبون إلى بلدان المقصد مهارات جديدة ويحققون فيها حالة من الدينامية والتنوع، مما يسهم في توثيق العرى الاجتماعية بها، كما يقدمون إلى بلدانهم الأصلية التحويلات وينقلون إليها المهارات.

٨٩ - وقد حدد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين مسارَ الاتفاقات المستقبلية التي ستعالج العوامل الدقيقة المحركة للهجرة. ورغم أن القانون الدولي الحالي يركز على اللاجئين، فإن ذلك لا ينبغي أن يمس بحقوق المهاجرين الآخرين. فجميع المهاجرين أصحاب حقوق وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع نظما تضع الشواغل الإنسانية وحقوق الإنسان في صميمها. وينبغي أن تستند الاستجابة إلى العوامل الدقيقة وراء حركة الأشخاص إلى مبادئ تقاسم المسؤولية وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان. ويجب وضع حلول طويلة الأجل لتوفير السلامة والكرامة للمهاجرين واللاجئين. وقال إن كثيرا من المهاجرين أرغموا على التنقل لأسباب تخرج عن إرادتهم. وتعرب توفالو عن امتنانها للبلدان والمجتمعات المحلية والمؤسسات المضيفة وللأفراد الذين أبدوا روح القيادة والتعاطف بتوفير ملاذ آمن للمهاجرين. وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة التي شهدت حدودها تدفقات كثيفة من اللاجئين والمهاجرين والمشردين. وقال إن الجداول الزمنية للتنفيذ ستحول الأقوال إلى أفعال. وأردف قائلا إنه يود في سبيل هذه الغاية أن يقدم الاقتراحات التالية.

٩٠ - أولا، ينبغي أن تتعاون الحكومات فيما بينها لجعل البقاء في الوطن خيارا مجديا من خلال الشراكات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب نزع فتيل النزاعات الدولية والداخلية على وجه السرعة وبصورة استباقية ومن خلال القنوات الدبلوماسية. وثانيا، يتعين وضع ضوابط جيدة على الحدود لتقييد أنشطة الاتجار والتهريب غير المشروعة، ولكن يجب أن تتضمن سياسات الهجرة احترام حقوق الإنسان. وينبغي عدم إغلاق الحدود بأسلاك شائكة أو أسوار أو بالسخرية من اللاجئين والمهاجرين، خشية النزول إلى مستوى الأسباب الأصلية وراء فرارهم. وثالثا، ينبغي تشجيع تدفق التحويلات واستخدامها بصورة إنتاجية من خلال وضع نظم سليمة لأسعار الصرف، وسياسات نقدية واقتصادية جيدة، وبتوفير مرافق مصرفية تتيح إمكانية تحويل أموال المهاجرين بصورة آمنة وفي الوقت المناسب. ورابعا، ينبغي إدراج أشكال معينة من الهجرة المؤقتة في الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، كالهجرة للدخول لأغراض إنسانية، والإجلاء الطبي، ولم شمل الأسر، وخطط العمل. وخامسا، إلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ينبغي الاعتراف بأنه يمكن الاسترشاد بالقانون الجنائي الدولي

والقانون الدولي الإنساني وقانون العمل الدولي وقانون البحار في وضع سياسات وأطر قانونية وطنية ودولية بشأن الهجرة. وسادسا، ينبغي للبلدان المستقبلة للمهاجرين أن تقدم كحد أدنى المستويات الأساسية من الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والفرص والأمن. وينبغي أن يحترم المهاجرون قوانين البلدان المستقبلة وألا يفرضوا على البلدان المضيفة قوانين، أو ينقلوا إليها قوانين بلدانهم. وأخيرا، ربما لا ينطبق التعريف الدولي للاجئين على الأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ. وينبغي بالتالي أن تنظر الحكومات في طلبات الهجرة الواردة من البلدان التي تواجه خطرا وشيكا يهدد وجودها بسبب الاحترار العالمي وتغير المناخ. وينبغي أن يتضمن الخطاب المتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والمهاجرين نظاما قانونيا لحماية المشردين، داخليا أو عبر الحدود، بسبب تغير المناخ.

٩١ - **السيد الشنطة** (ليبيا): قال إنه في حين أتاحت العولمة فرصا إيجابية في مجالات كالتكنولوجيا والابتكار، وحققت بعض البلدان مكاسب اقتصادية كبيرة أنقذت ملايين الأشخاص من براثن الفقر، تظل هناك صعوبات تشمل عدم جعل التنمية أولوية للبلدان النامية، وهشاشة الأوضاع الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الثقافة والهوية والقيم الوطنية. ونظراً لتباين منافع العولمة بتباين البلدان، ينبغي تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات حتى يتسنى تحديد المبادئ التي ستتيح للعالم بأسره الاستفادة من العولمة بطريقة عادلة ومنصفة.

٩٢ - وقال إن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل المعارف وبناء القدرات عناصر مهمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان. ومن شأنها أن تفضي إلى تحقيق هدف رئيسي هو القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أن نقل التكنولوجيا وتعزيز قدرات البلدان النامية عنصران مهمان أيضاً ويمكن تحقيقهما من خلال آلية تيسير التكنولوجيا. وأضاف أن من شأن تقليص الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن يضمن الاستدامة والنمو. وتواجه البلدان النامية الكثير من العقبات في ميادين المالية وبناء القدرات والتدريب في مجال التكنولوجيا. وهناك حاجة إلى بذل جهود حثيثة لسد تلك الثغرات وتعزيز نظام الابتكار التكنولوجي من أجل التصدي للتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة.

٩٣ - وتفرض الهجرة الدولية عدة تحديات تتطلب استجابة مشتركة من المجتمع الدولي. ويمكن أن تسهم الهجرة بصورة إيجابية في النمو، ولكن في حالة واحدة فقط هي إمكانية الاتفاق على آليات واقعية تحترم الحقوق السيادية للبلدان على أراضيها والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. ورغم أن الهجرة غير القانونية يمكن أن تهدد الاقتصاد والأمن والمجتمع، فلا يجب أن تعالج من خلال التدابير الأمنية وحدها، وإنما بتعزيز برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وتطبيقها في بلدان الأصل. وهناك حاجة إلى تنسيق الجهود الدولية لمساعدة البلدان على التغلب على الأزمات وتحسين أوضاعها الاقتصادية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تحسين مستويات المعيشة لشعوبها. وينبغي أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور أكبر في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان الأصل والعبور، بالتعاون مع البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية.

٩٤ - **السيد بانكول** (نيجيريا): قال إنّ العولمةَ، إنْ جرت إدارتها جيداً، هي أداةٌ فعالة لتوطيد التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً محورياً في هذا الصدد. وقد أُحرز تقدّمٌ، لا سيما منذ عام ٢٠١٤، ينبغي الترحيب به. ومع

ذلك، فلا تزال هناك تحديات كبرى، مثل ضعف النمو العالمي وازدياد عدم المساواة واستمرار التدهور البيئي. وينبغي مواصلة التشديد على ضرورة بذل جهود جماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب تحقيق النتائج المذكورة في خطة عمل أديس أبابا على وجه السرعة. وفي حالة أفريقيا، لا تزال التدفقات المالية غير المشروعة مصدراً للقلق. وتؤيد نيجيريا النتائج التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وتحث الأمم المتحدة على مواصلة وضع التعاون الدولي في المسائل الضريبية ومكافحة الفساد على رأس أولوياتها.

٩٥ - وتابع قائلاً إن نيجيريا ترحّب بإعلان عام ٢٠١٥ السنةَ الدولية للضوء وتكنولوجيات الضوء. فهذه التكنولوجيات من شأنها أن تؤدي دورا حاسما في إيجاد حلول عملية وفعالة من حيث التكلفة للتحديات القائمة في مجالات الزراعة والقضاء على الفقر وتوفير المرافق الصحية ومكافحة الأمراض. ونيجيريا تشجع المواطنين الشباب على اكتساب المهارات في مجالات الابتكار التي تحرّك الاقتصادات الحديثة، بتوفير منح دراسية كاملة لما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ طالب عقب دورات دراسية جامعية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وينبغي الإشارة إلى برنامج التبادل العلمي والتقني والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد. والوصول إلى التكنولوجيا الحديثة مهم أيضا في سياق اتفاق باريس. وينبغي أن تتّسم الإجراءات المتخذة للتصدي لتغير المناخ بالإنصاف وأن تسترشد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة.

٩٦ - وقال إنّ الهجرة الدولية تكمن في صُلب العولمة. وإنه، على الرغم من أنّ نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين هي موضعُ ترحيب، فمختلف أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز العنصري وكراهية الأجانب، التي يتعرض لها المهاجرون وأسرهم، هي مدعاةٌ للقلق. وينبغي حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، لا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لمعايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وفي ما يتعلق بالتحويلات المالية، تدفع أفريقيا رسوم تحويل زائدة بقيمة ١,٨ بليون دولار تقريبا سنوياً، وهذه الرسوم هي الأعلى في جميع مناطق العالم. وتدعو نيجيريا إلى أن تكون التحويلات المالية أقل تكلفة وأكثر سرعة وأماناً في بلدان المصدر والبلدان المتلقية. وهي ترحب بالمبادرات المتّخذة في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق المبادرة الأفريقية للخدمات المالية البريدية والمعهد الأفريقي للتحويلات المالية.

٩٧ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): مرحِّبةً بتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296)، الذي أكّد مجدداً أنّ الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي لتوطيد الحوار العالمي بشأن هذه المسائل، قالت إن العولمة ما فتئت تساعد في انتشال أعداد كبيرة من الناس من براثن الفقر، ولكنّها تتسبب، مع ذلك، بتفاقم أوجه عدم المساواة داخل الأمم وفيما بينها. ونظراً إلى أنّ التنمية، في سياق الاقتصاد العالمي، تتسم بزيادة في معدلات التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال عبر الحدود الوطنية، فالنجاح الاقتصادي لفرادى البلدان يتوقّف إلى حد بعيد على مشاركتها في الاقتصاد العالمي. فالعولمة التي تنهض بالتنمية المستدامة الشاملة داخل المناطق وفيما بينها يمكنها أن توفر فرصاً للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٨ - وقالت إنّ البلدان المتوسطة الدخل لا تزال عرضة للوقوع في فخ فقدان قدرتها التنافسية لصالح البلدان

المنخفضة الدخل، وفي الوقت نفسه تفتقر إلى التقدم التكنولوجي اللازم للحاق بركب البلدان المرتفعة الدخل. وفي البلدان التي صُنِّفت مؤخراً كبلدان متوسطة الدخل، لا يزال معظم السكان فقيراً لأن الثروات المتزايدة تتركز في أيدي قلّة قليلة. وغالباً ما يتفاقم هذا التفاوت بفعل عوامل مثل العِرق ونوع الجنس والفجوة الريفية - الحضرية. وقد أثار تصنيف ناميبيا ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل إشكاليةً، نظراً إلى أن حساب الناتج المحلي الإجمالي لم يأخذ في الاعتبار توزيع الدخل والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. وجاء التصنيف مجحفاً، إذ حرم ناميبيا من التمويل التساهلي الذي تحتاج إليه لتحقيق الأهداف الإنمائية.

٩٩ - وتابعت قائلةً إنّ مبادئ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية - مثل الحق في التنمية - لا تزال مهمة لإدارة العولمة، التي ينبغي أن تستوعب احتياجات أشد الفئات ضعفاً بشكل منهجي، وأن تضمن إعطاءهم أهمية محورية دائمة في إطار التنمية العالمي الجديد، لا سيما خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وعدم المساواة في الحوكمة العالمية يشكّل عقبة أمام التنمية المستدامة.

١٠٠ - **السيدة أوينو** (كينيا): قالت إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد أنشئ في عام ١٩٧٤ لتصحيح أوجه اللامساواة في النظام الدولي، وردم الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والتعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أنّ التقدم المحرز موضعُ تقدير، فلا تزال أوجه عدم المساواة تشكل تحدياً وتتطلب بذل مزيد من الجهود.

١٠١ - وأضافت أنّ الآثار المدمّرة لتغير المناخ جليّة أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في البلدان النامية مثل كينيا، حيث الزراعة هي شريان الحياة. والتهديد المحدق بالمناخ حقيقيٌ ولا يمكن عكس اتجاهه. ففي حين لم يسهم العديد من أقل البلدان نمواً إلا بشكل ضئيل في تغير المناخ، فهذه البلدان هي من الأكثر تضررا من أثره. ويوفر اتفاق باريس، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، إطاراً وهيكلاً أساسياً للتخفيف من تغير المناخ والتصدي له. ويجب أن يواصل الشركاء الوفاء بواجباتهم في الوقت المناسب، لا سيما في ما يتعلق بتمويل المناخ والمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠٢ - وأشارت إلى أنّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خطة لإدارة العولمة وسلبياتِها. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب إقامة شراكات دائمة لتبادل الخبرات والمعارف والابتكارات ولتيسير نقل التكنولوجيا. وأضافت أن كلاً من التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي هو تعاون مهم، وأنّه يمكن تحقيق المزيد معاً.

١٠٣ - وأشارت إلى أنه في آب/أغسطس ٢٠١٦، وبالتعاون مع اليابان، استضافت كينيا مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية الأفريقية، وهو أول مؤتمر من هذا القبيل يُعقد في أفريقيا. وقد أسفر هذا المؤتمر عن إعلان نيروبي الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، الذي شدد على أهمية التعاون والشراكة الحقيقية والتضامن الدولي. وستستضيف كينيا أيضاً الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في أواخر عام ٢٠١٦.

١٠٤ - وقالت إنّ العديد من البلدان النامية لا يزال يخسر أموالاً عبر التدفقات المالية غير المشروعة. فأفريقيا تخسر أكثر من ٥٠ بليون دولار سنوياً، وهو مبلغ يفوق ما تحصل عليه في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية بأضعاف مضاعفة. ولذلك، وفي روح من التكافل، ينبغي أن يعتمد كل بلد تدابير صارمة وعملية للحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأموال

غير المشروعة إلى بلدان منشئها. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى قطع أشواط بعيدة في تعزيز تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا.

١٠٥ - وتابعت قائلة إنّ ما لم يُنجَز من العمل المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية قد أُدرِج في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بخفض انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها يستحق تركيزاً خاصاً في هذا السياق، بما أنّ العولمة تتطلب تكافلاً أكثر بين الأمم وتضامناً أوثق بينها. ولتظل العولمة قوة إيجابية، لا مناص من التجارة الحرة والعادلة ومن تبادل التكنولوجيا من دون أية قيود.

١٠٦ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إنه بالنسبة لبلده، حقوق الإنسان هي مسألة تتصل بسياسة الدولة، وركيزةٌ أساسية من ركائز السياسة الخارجية. وفي منتديات وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف مختلفة، تحدّثت السلفادور عن الحاجة إلى نهج شامل ومتوازن يشمل الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك، ترحب السلفادور باعتمادِ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وبالالتزامِ الوارد فيه بالأمن والكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، وفي جميع الأوقات. وهذا الإعلان قد أرسى الأساس للمضي قدماً في العمل بشأن تلك المسائل المحددة.

١٠٧ - وأشار إلى أنّ السبب الهيكلي لحركات الهجرة الجماعية هو التعارضُ بين حالة الفقر وانعدام الفرص لدى معظم البلدان، والصورة التي تظهرها البلدان المتقدمة النمو لمجتمعاتِها كأماكن تزخر بثروات وفرص شبه لامتناهية. وهذه المشكلة تتفاقم بفعل قيام المهاجرين المستقرّين في بلدان المقصد بتسهيل هجرة من بقَوا في بلدهم الأصلي. وقد أصبحت الهجرة غير القانونية مشروعاً تجارياً مالياً تُقدَّر قيمته ببلايين الدولارات وظاهرة معقدة لا يمكن معالجتها إلا بأخذ أسبابها المتعددة في الحسبان. بيد أنه يجري الترويج لحلول مبسّطة في بعض البلدان التي تُستخدم فيها الهجرة كأداة سياسية. كما أنّ الاقتراحات لبناء حواجز مادية أو اقتصادية أو اجتماعية أمام الهجرة مدعاةٌ للقلق، وتمثل خطاباً يتعارض مع مبادئ العولمة، إذ إنها تدعو لحركة غير محدودة للسلع الاقتصادية والمالية مقابل تقييد حركة الناس بالكامل. ولذلك، يجري تجاهل حقوق المهاجرين ومساهماتهم الاقتصادية.

١٠٨ - ولفت لانتباه إلى أنه في هذا السياق، تودّ السلفادور أن تؤكّد مجدداً على الإسهام الإيجابي للعمال المهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان المقصد، وأن تبرز الطابع الخاص لتحويلات العمال المهاجرين، وأن تعيد التأكيد على التزامها بخفض تكاليف هذه المعاملات. وعلى المجتمع الدولي والمنظمات العاملة في مجال الهجرة وحماية المهاجرين أن تعزّز عملها في جميع جوانبه. والعمل مع المجتمعات الأصلية هو السبيل الأساسي لتحقيق ظروف معيشية أفضل وزيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والعمالة. وينبغي النظر إلى الهجرة كمصدر ممكن للتنمية، وليس كمصدر للقلق.

١٠٩ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الوعود والتحديات المرتبطة بالعولمة والترابط، والمشار إليها في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296)، ليست جديدة. فلطالما كان الترابط قائماً بين الأفراد الذين يعيشون ضمن مجتمعات محلية؛ وبين المجتمعات المحلية والدول المجاورة لبعضها البعض. كما اعتبر أرسطو أن الإنسان حيوان اجتماعي بطبيعته. وقد سمحت التكنولوجيا الحديثة لهذا الترابط ببلوغ مستويات عالية غير مسبوقة، وزادت من رصيد المعرفة البشرية، وولّدت الثروات، وعزّزت الرفاه. بيد أن التكنولوجيا أثارت

مشاكل أيضاً، مثلاً من خلال تطبيقها في الحروب، وفي تجنيد الإرهابيين وتمويلهم، وتفاقم التفاوت بين الذين ينعمون بالقدرة على الحصول عليها وأولئك الذين لا ينعمون بذلك، والانفصال النهائي بين القطاع المالي الرقمي والاقتصاد الحقيقي. وقد روّجت التكنولوجيا للترعة الفردية والترعة الاستهلاكية غير المقيّدة اللتين تهدّدان التضامن وصحة كوكب الأرض. وقد تأثر الشباب بوجه خاص بفعل ذلك. وقد علّق قداسة البابا فرانسيس أن البطالة والعمل غير المستقر ليسا مشكلتين اقتصاديتين فحسب، بل مشكلتان تمسّان بالكرامة.

١١٠ - وقال إن التحدي الأعتى الذي تواجهه العولمة والترابط هو الحركة الجماعية للاجئين والمهاجرين. فبالإضافة إلى المهاجرين الدوليين المسجّلين في عام ٢٠١٥، وعددهم ٢٤٤ مليون مهاجر، هناك ٤٠ مليون شخص آخرون تشردوا داخل بلدانهم - في أعلى مستوى بلغه التشرد القسري منذ الحرب العالمية الثانية. فقد فرّ ملايين من اللاجئين والمهاجرين من النزاع والاضطهاد والتمييز والفقر المدقع والتدهور البيئي. وخلال رحلتهم، يواجه اللاجئون وغيرهم من المهاجرين قسراً أخطارَ الاتّجار بهم وتجويعهم والاعتداء عليهم. وعند وصولهم وجهتَهم، قد يتعرّضون للتمييز ضدهم، وقد يواجهون نزعة قومية متطرفة، وعنصرية، وغياب سياساتٍ تنظم دخولهم. وبينما تتناقش البلدان بشأن الحدّ من الحواجز التي تعترض حركة السلع والخدمات، تراها تبني الجدران لعرقلة حركة الناس.

١١١ - وأشار إلى أنه في هذا السياق، تواصل الكنيسة الكاثوليكية تقليدَها الراسخ، وهو التضامن. وخلال زيارتيه إلى لامبيدوزا وليسبوس، تكلّم البابا فرانسيس بلسان حال أكثر الناس عوزاً، ودعا الجميع إلى الاستجابة في روح من التضامن والعطف والسخاء وتخصيص الموارد على نحو عملي. وقد وُضعت الهيئة المسؤولة عن المسائل المتصلة بالتنقل البشري لدى الكرسي الرسولي تحت الإشراف المباشر لقداسة البابا فرانسيس. ويتطلّب نجاحُ الترابط والعولمة من المجتمع الدولي عدمَ ادخار جهد للقضاء، في جميع البلدان، على الأسباب الهيكلية للنزاع والعنف والفقر والجوع، وتحقيقَ نتائج ملموسة في جهود حماية البيئة، والعمل الكريم، والتعليم الجيد، وحماية الأسرة.

١١٢ - **السيدة بروتيغام** (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة): تكلمت بصفتها رئيسة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، فقالت إن المجموعة وأعضاءها قد اضطلعوا بأنشطة مختلفة من أجل تنفيذ الالتزامات المقطوعة في الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وقالت إنّ الحوارات الرفيعة المستوى يمكن أن تقوم بدور قيم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها.

١١٣ - وقالت إنّ المجموعة العالمية المعنية بالهجرة تضم صوتَها إلى صوت الدول الأعضاء التي ترجو أن تؤدي الحوارات الرفيعة المستوى دوراً في استعراض الجوانب ذات الصلة من إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وأن يكون للحوار الرفيع المستوى الثالث دور في وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وفي هذا الصدد، يستحق الاقتراح المقدَّم في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296) بعقد الحوار الرفيع المستوى الثالث قبل انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي في عام ٢٠١٨ اهتمامَ الدول الأعضاء. وأعربت عن تأييد المجموعة للتوصيات الأخرى الواردة في التقرير بشأن الغرض من الحوارات الرفيعة المستوى المقبلة وتواترها وطرائق عملها.

١١٤ - ومضت قائلة إن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة ترحب بالاعتراف الوارد في إعلان نيويورك من أجل

اللاجئين والمهاجرين بعملها الرامي إلى وضع مبادئ وتوجيهات عملية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين المعرّضين للخطر. وفي هذا الصدد، شرع الفريق العامل التابع لها والمعني بالهجرة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في تنفيذ عملية يشارك فيها خبراء وأصحاب مصلحة متعددون. وقد عرضت المجموعة بدءَ مناقشة غير رسمية فيما بين الدول الأعضاء المهتمة ومنظومة الأمم المتحدة حول المضي قدماً في تنفيذ الالتزام الوارد في ذلك الإعلان بوضع مبادئ توجيهية غير ملزمة وتوجيهات طوعية بشأن معاملة المهاجرين المعرّضين للخطر، لا سيما الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم. واستضافت المجموعة حدثاً جانبياً حول دور منظومة الأمم المتحدة في متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك حول وضع المبادئ التوجيهية والتوجيهات، أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

١١٥ - ورداً على طلب الدول الأعضاء بوجوب تقييم الالتزامات المبيّنة في الإعلان تقييماً دورياً، سوف يقوم أعضاء المجموعة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بإدراج إعداد تقارير مرحلية في إطار ولاية كلّ منها. وأشارت إلى أنّ المجموعة ستقدم دعماً جماعياً لمساعدة الدول الأعضاء على تلبية متطلبات الإبلاغ المتصل بالهجرة. وقد بدأت المجموعة مناقشات غير رسمية بشأن السُبُل التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الكيانات غير الأعضاء في المجموعة، أن تعمل مع بعضها البعض لإعداد تقرير غير رسمي حول التقدم المحرز، بغية نشره في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

١١٦ - وقالت إنّ اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية يوفر فرصةً حاسمة لتعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة وإحراز تقدم نحو الغايات المتعلقة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة من خطة عمل أديس أبابا. والمجموعة على استعداد للإسهام بفعالية في وضع ذلك الاتفاق العالمي، تمشياً مع المرفق الثاني، الفقرة ١٣، من الإعلان.

١١٧ - **السيد دي فسكونسيلوس** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قال إنه على مرّ الحضارات، تنقّل الناس بحثاً عن فرص أفضل لأنفسهم ولأسرهم، وإنّ الهجرة سِمة جوهرية من حياة البشر. وعلى الرغم من ذلك، فحجم الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وعبر الحدود الوطنية في القرن الحادي والعشرين غيرُ مسبوق، وتمّ وصفه على نحو دقيق بأنه الوجه الإنساني للعولمة. وتشير التقديرات إلى أنّ التحويلات المالية المرسَلة من المهاجرين تهدف إلى دعم ٧٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. ومعظم المهاجرين يرسلون إلى أوطانهم ٢٠٠ دولار إلى ٣٠٠ دولار عدة مرات كل سنة؛ وعلى الرغم من أنّ المبلغ قليل نسبياً، فكثيراً ما يشكل نسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من دخل الأسر. ومن المتوقع أن تتجاوز التحويلات مبلغ ٠,٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٧؛ وبحلول عام ٢٠٣٠، يُقدَّر أن تكون التحويلات المالية المتراكمة قد بلغت ٧,٥ تريليونات دولار، منها مبلغ ٢,٥ تريليون مرسَلة إلى مناطق ريفية فقيرة في العالم النامي.

١١٨ - ولم تُحسَب التحويلات المالية من ١٥ عاماً خلت، لأن المهاجرين وأسرهم لم يؤخذوا في الحسبان. وقد تغير هذا الأمر بشكل جوهري، وأصبحت التحويلات المالية جزءاً من خطة التنمية لدى الحكومات والمنظمات الدولية التي تعمل على تخفيض تكاليف التحويل وتعزيز الإدماج المالي وتعظيم

أثر تلك الموارد لصالح فرادى الأسر ومجتمعاتها المحلية. وكل قرش مكتسب يُرسَل إلى الوطن يمكن حسابُه، ويمكنه المساعدة في دعم خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/71/296).

١١٩ - وأشار إلى أنّ التحويلات إنما هي شريانُ الحياة لملايين الأسر المعيشية وتساعد الأسر على رفع مستويات معيشتها. وهي الوسيلة المالية التي يشارك فيها ملايين من الأسر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعدها للقيام بذلك. وعلى الصعيد المحلي، يمكن تعزيز التحويلات المالية بتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للأسر في البلدان الأصلية. إذ أن مفعول التحويلات يكون أكبر في البلدات والقرى الريفية الصغيرة في البلدان النامية. وعلى مدى عقد من الزمن، موّل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أكثر من ٥٠ مشروعاً عزّزت الأثر التنموي للحوالات المالية، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والتنمية من أجل إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من شأنها معالجة التحديات والفرص الحالية والمقبلة المتصلة بالسوق. ومن المقرر عقد المنتدى العالمي القادم في الأمم المتحدة في نيويورك في عام ٢٠١٧. وخلال المنتدى العالمي السابق، الذي عقد في ميلانو في عام ٢٠١٥، كانت الملكة ماكسيما، ملكة هولندا، المستشارة الخاصة للأمين العام لمناصرة التمويل الشامل من أجل التنمية، راعيةَ اليوم الدولي الأول للتحويلات الأسرية، الذي كان قد أُعلن بالإجماع بموجب قرار صدر عن مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

مشروع قرار بعنوان ”نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد“ (A/C.2/71/L.3).

١٢٠ - **السيدة نيومتاي** (تايلند): قدّمت مشروع القرار A/C.2/71/L.3 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد مشروع القرار مجدداً على ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وذلك وفقاً للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والمعتمدَين في عام ١٩٧٤ وفي ضوء الأهمية التي لا تزال تكتسيها هاتان الوثيقتان في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية التي اعتُمدت مؤخراً. ولفتت الانتباه إلى الفقرتين ٤ و ٦ من مشروع القرار المتصلتين بضرورة تعزيز سياسات متماسكة وتهيئة بيئة اقتصادية تمكينية على الصعيدين الدولي والوطني، لما في ذلك من منافع للتنمية المستدامة، مع احترام الحيز السياساتي لكل بلد.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/71/L.16)

مشروع قرار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/C.2/71/L.16)

١٢١ - **السيدة نيومتاي** (تايلند): قدّمت مشروع القرار A/C.2/71/L.16 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. يشدد مشروع القرار على ما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من دور متزايد في تعزيز قدرات البلدان النامية وآثارها الإيجابية. ووجهت الانتباه إلى الفقرة ٦ من مشروع القرار التي أكدت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، إنما هو مكمل له. وتضمنت الفقرة ١٢ طلباً بتقديم اقتراح شامل بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتضمنت الفقرة ١٤ كذلك طلباً بتنظيم جلستي

إحاطة معمقة بحلول أيار/مايو ٢٠١٧، تتناولان هيكلة وتشغيل الآلية المشتركة بين الوكالات التي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ذلك بعد تعزيزها وزيادة تكريس طابعها الرسمي.

١٢٢ - وختاماً، لفتت الانتباه إلى الدعوة الواردة في الفقرة ٣٣ إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي كانت الأرجنتين قد عرضت استضافته.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.